جامعة عمار ثليجي _الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص العلاقات الدولية

الأزمة الاقتصادية و تأثيرها على الاتحاد الأوروبي

إعداد الطالبة :

– قدودة ايناس

أعضاء لجنة المناقشة .

- د. طهاري حنان .....رئيسا .
- ا. بن عرفة محمد نذير.....مشرفا ومقررا .
- د. شويرب الجيلالي.....ممتحنا .

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية رقم 76

من أقوال الأصفهاني :

" إني رأيت لا يكتب احد كتابا في يومه إلا قال في غده إلا و غير هذا لكان أحسن , و لو زيد هذا لكان يستحسن , و لو قدم هذا لكان أفضل , و لو ترك هذا لكان أجمل , و هذا من أعظم العبر, و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر "

تشكرات

رب أوزعني أن اشكر نعمتك علي و على والدي و ان اعمل صالحا

ترضاه ة أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

– النمل 19 –

أتقدم بشكر و الحمد و الثناء إلى عز وجل صاحب النعمة

و الجلال و الإكرام الذي وفقني و أعانني على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بشكر إلى الأستاذ المشرف بن عرفة نذير الذي كان دائما عونا لي

من خلال نصائحه و توجيهاته جعلها الله له في ميزان حسناته

يوم القيامة .

الاهداء

الحمد الله بنعمته تتم الصالحات ولو لا فضل الله عليا ما كنت أتوفق في هذا العمل

اهدي هذا ثمرة جهدي

إلى ما كانوا السبب في نجاحي والدي و إلى رفيق دربي زوجي و أخواتي هم نور حياتي و أصحاب الفضل في وصولي لهذه المرتبة و إلى كل أقاربي و إلى كل من ساندني و شجعني في دراستي و إلى أستاذي بن عرفة نذير الذي ساعدني لانجاز هذا العمل المتواضع

الخطة

مقدمة

الفصل الأول : التصور العام للازمة الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية .

المطلب الأول : تعريف الأزمة الاقتصادية .

المطلب الثاني : أزمة الرهن العقاري و تأثيرها العالمي .

المبحث الثاني : مظاهر الأزمة الاقتصادية .

المطلب الأول : تباطؤ النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني : التضخم الاقتصادي .

المطلب الثالث : العجز الحكومي .

المطلب الرابع : البطالة و ارتفاع أسعار الفائدة .

الفصل الثاني : مجالات تأثير الأزمة على الاتحاد الأوروبي .

المبحث الأول : المخاطر الاقتصادية للازمة على الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول : أثار الأزمة على الأسواق الأوروبية .

المطلب الثاني : أثار الأزمة على السيولة النقدية .

المطلب الثالث : اثار الازمة على الاستهلاك الاقتصادي و الانتاج الصناعي .

المبحث الثاني : التأثير السياسي للازمة الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول : انحسار دور الأحزاب التقليدية .

المطلب الثاني : صعود الأحزاب المتطرفة اليمينية .

الخاتمة .

قائمة المراجع .

المقدمة

مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات عبر الزمن سواء كانت هذه الأزمة اقتصادية أو مالية أو عقارية أو غيرها و قد عصفت هذه الأزمة منذ بدايتها بالاقتصاد الأمريكي سنة 2008 و الذي انعكس بدوره على اقتصاديات كثير من الدول لارتباط اقتصاديات هذه الدول بأمريكا ، نهيك عن الأزمات المالية التي نخرت اقتصاديات النمور الأسيوية و امتدت هذه الأزمات لتطال جميع الدول الأوروبية و الدول النامية و قد خلفت أثار وخيمة على جميع القطاعات الاقتصادية و الزراعية والصناعية و بسبب انخفاض الطلب العام و زيادة معدلات البطالة و اجتياح الكساد في عدة الدول و انهيار اقتصاديات دول العظمة و قد تعدد مظاهر هذه الأزمة فهناك أزمات ضربت الأسواق المالية و الأخرى مست جانب العقار و أزمات قطاع المحروقات و قطاع المصارف و أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي و زيادة في معدلات التضخم و كذا المديونية الخارجية .

من خلال ما سبق سنحاول إعطاء لمحة شاملة عن أهم الأزمات العالمية و مظاهرها و الآثار الناجمة عنها على جميع الأصعدة و سنركز في دراستنا هذه عن الأزمات الأوروبية و تأثيرها على الاتحاد الأوروبي .

و تكمن هذه الدراسة التعريف بالأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي و مظاهرها و دراسة أثارها الناتجة عنها و أهم النظريات التي تناولتها و سنقوم في بحثنا هذا في دراسة الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبية و تأثيرها على الاتحاد الأوروبي .

الإشكالية الرئيسية :

سنحاول معالجة الاقتصادية الأوروبية من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

– ما هو اثر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الأوروبي

و معالجة هذه الإشكالية تقتضي طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تشكل اهم مباحث الموضوع :

- ما المقصود بالأزمة الاقتصادية و فيما تكمن مظاهرها

• ما علاقة الأزمة الاقتصادية بالاقتصاد الأوروبي

• ما انعكاسات هذه الأزمة على الاتحاد الأوروبي

فرضيات البحث :

للإجابة علي التساؤلات المطروحة يمكن صياغة عدة فرضيات على النحو التالي :

– الهدف الرئيسي من دراسة الأزمة الاقتصادية معرفة أثارها على الاقتصاد الأوروبي .

– لا يمكن معرفة انعكاسات هذه الأزمة على القطاعات .

– تاتسر هذه الأزمة على سياسات هذه الدول .

– مدى تأثير هذه الأزمة في النمو الاقتصادي و الطلب العام .

اهداف البحث :

الأهداف المرجوة من هذا البحث هي كالتالي :

– تحديد المفاهيم المتعلقة بالأزمة العالمية .

– التعريف بالدور الذي تلعبه هذه الأزمة على اقتصاد الأوروبي .

– دراسة تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الأوروبي و معرفة أهم النظريات المتعمقة في هذه الدراسة .

– توفير دراسة لمساعدة إدارة الأزمات الاقتصادية و الاستفادة من أخطاءها .

– الوصل إلى الحل السبب الرئيسي الخلف لهذه الأزمات .

أهمية البحث :

– تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا ذا أهمية في حل لمشكلة الأزمة الاقتصادية .

– كون ان هذه الدراسة تهتم بالطرق و النظريات المتجهة لحل هذه و التنبؤ بها قبل حدوثها.

– تساعد البنك على المنافسة في مجال للاستثمار للبنوك الأجنبية .

– إمكانية تطوير هذه الدراسة بفتح المجال لدراسات أخرى في التعمق لدراسة هذه الظاهرة بطرق أخرى .

دوافع و مبررات اختيار الموضوع :

– سبب اختيار الموضوع معرفة مدى تأثير هذه الأزمات على اقتصاديات الدول و اخذ الدروس و العبر من التجارب و الأخطاء السابقة .

– القدرة على مواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا ، و خاصة في ظل الأهمية التي تحتلها هذه الظاهرة و تعدد طرق دراساتها .

منهجية البحث :

للإجابة عن إشكالية هذا البحث و إثبات صحة الفرضيات أو نفيها ، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري معتمدين على مراجع التي توفرت .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا أثناء إعداد هاته الدراسة عدد من الصعوبات تمثلت أساسا في :

– حداثة الموضوع .

– قلة المراجع .

– صعوبة التنقل بسبب الظروف الحالية .

تقسيمات البحث :

لمعالجة هذا الموضوع ، اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين ، كانت على الشكل الأتي :

الفصل الأول نظري و الثاني تطبيقي حيث تم التطرق في الفصل الأول : للإطار ألمفاهيمي للازمة الاقتصادية و قسمناه إلى مبحثين ، تناولنا في

المبحث الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية .

المبحث الثاني : مظاهر الازمة الاقتصادية .

و تناولنا في الفصل الثاني : تأثير الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الأوروبي ، حيث فيه مبحثين

المبحث الأول : التأثير الاقتصادي .

المبحث الثاني : التأثير السياسي .

الفصل الأول

المبحث الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية

الأزمة من المفاهيم الواسعة و الأكثر انتشار في المجتمع المعاصر و هي تشير إلى حالة طارئة و موقف استثنائي مغاير و مخالف لمجريات الأمور الاعتيادية بغض النظر عن كونها ذات طبيعة لمجريات الأمور الاعتيادية ، بعض النظر عن كونها ذات طبيعة اقتصادية أو أساسية او إدارية دولية كانت أو داخلية .

و عرف السيد عليوة الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها " توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة و اضطراب العادات و العرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة " ، و يعرفها أيضا محسن احمد الخضيري على انها " لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك الصعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة ، و بذلك فهي تتعلق ببعدين هما :

– التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الحالية و المستقبلية .

– الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة .

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها " ظاهرة تعرف بنتائجها ، ومن مظاهرها انهيار البورصة ، و حدوث مضاربات نقدية كبيرة و متقاربة ، و بطالة دائمة " .

تتمثل في كونها حسب الباحثين نتيجة نهاية تراكم مجموعة من التأثيرات و الأزمة عدة تعاريف يمكن إجمالها فيمايلي :

تعريف الأزمة المالية :

تعريف الازمة المالية بأنها تدهور في الأسواق المالية و يتعرض اقتصاد مجموعة من الدول و التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس سلبيا في تدهور كبير في قيمة العملة و اسعار الأسهم ، ما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الانتاج و العمالة و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ، وقد تأخذ الازمة المالية شكلا لانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو في عمله دولة أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد و هي موقف يؤدي إلى تهديد كبير لهذا الاقتصاد و قطاعاته و هي موقف يؤدي إلى تهديد كبير لهذا الاقتصاد و قطاعاته و محاوره و مضامينه الأساسية و غالبا يأتي هذا التهديد بصورة مفاجأة رغم البوادر و الانذارات المبكرة التي تتوقعه ، و هذه المفاجأة في تفجر الازمة تؤدي إلى محدودية وضعف الوقت المتاح للتعامل مع الازمة

و لمعالجتها و مواجهتها بكفاة و فعالية قبل استفحالها ، حيث أن أي أزمة مالية تتطلب تدخلا سريعا من صناع القرار الانقاذ الاقتصاد و مؤسساته من تهديدات هذه الازمة و تجدر الاشارة إلى أنه الواقع العلمي يمكن أن تحدث الازمة المالية دون حدوث أزمة نقدية ،كما أن الازمة النقدية تؤدي في الاغلب إلى أزمة القطاعات المصرفية وغير مصرفية.

و من خلال التعريف المقدم نستخلص التعريف التالي للازمة المالية :

هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، و على حجم إصدار و أسعار الأسهم و السندات ، و القروض و الودائع المصرفية و معدل الصرف ،وتعتبر انهيار شامل في النظام المالي و النقدي .

وتبرز الخصائص الأساسية للازمة المالية في النقاط التالية :

* حدوثها بشكل عنيف و مفاجئ و استقطابها لاهتمام الجميع .
* التعقيد و التشابك و التداخل في عواملها و أسبابها .
* نقص المعلومات الكافية عنها .
* تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة .
* سيادة حالة من الخوف من أثار الأزمة و تداعياتها .

إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات و الإمكانيات ، و حسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي التنسيق و الفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة[1] .

تعريف الأزمة الاقتصادية :

هي عبارة عن إفرازات المالية من خلال انهيار الاقتصاد المالي التي أدى إلى فقدان الاقتصاد الكلي ، مثل (مناعي زراعي ، استهلاكي) لدينا ميكنة الإنتاجية و الاستهلاكية ، بحيث أن تراجع البنوك في منح القروض للمستثمرين من جهة و تراجع قيمة مختلفة المؤسسات الصناعية في البورصات العالمية من جهة أخرى أدى إلى انكماش النمو[2]

---

[1] فريد كورتل ، الأزمة المالية مفهومها ، أسبابها و انعكاساتها ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سكيكدة الجزائر .

[2] علي فلاح المناصير ،وصفي عبد الكريم الكساسية ،الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها ،تداعياتها ،وسيل العلاج ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،دامعة الزرقاء الخاصة ،سنة 2009،ص7 .

الاقتصادي هذا ما يعبر عنه بالأزمة الاقتصادية العالمية و عليه فإن تجاوز الأزمة المالية لحدودها المصرفي و انتشارها في القطاعات الإنتاجية و الاستهلاكية هو ما يعبر عليه بالأزمة الاقتصادية العالمية و هي على نوعين :

الأزمة الاقتصادية الداخلية :

هي تلك الهزة و الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي للدولة بالشكل الذي يعيق عمل الدورة الاقتصادية بظهر الكساد و انتشار البطالة من الناحية الاقتصادية و التجارية ، و عليه فالأزمة الاقتصادية عادة ما تكون امتداد أو نتيجة حتمية للأزمة مالية سابقة لها .

الأزمة الاقتصادية الدولية :

تتمثل في الاضطراب المفاجئ الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما سرعان ما ينتشر للأقطار الأخرى ، و هي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة في اختلال التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك في الدولة الاقتصادية الدولية .

تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة :

عاش العالم أزمة اقتصادية دولية وقد أعتبر الاقتصاد الأمريكي كأول اقتصاد عرف الركود منذ بداية 2007 ، لتتنقل الأزمة يعدها شيئا فشيئا نحو الاقتصاديات العالمية و على وجه الخصوص اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي سنة 2008 و تم امتدادها لتطال جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى من دون استثناء مثل الصناعة و الزراعة و السفر و السياحة مما أدى غلى انتشار البطالة و انتشار حالة الهلع وعدم الثقة في المستقبل ، وبالتالي انخفاض الطلب على الاستهلاك مع وفرة العرض و انخفاض الأسعار ، هذا كله أدى إلى إعلان عدد من الدول الصناعية دخول اقتصادها في حالة الكساد و الرعود الاقتصادي ، مرة هذه الازمة عبر أربع مراحل أساسية و هي :[1]

أولا : أزمة الرهن العقاري .

هي مرحلة من المراحل الأزمة التي أدى إلى زلزال اقتصادي نتج عنه إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان الملاين من السر لمنازلهم و ممتلكاتهم ، وهذه الأزمة أدت إلى تدهور القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب ثم انخفاض أسعار العقارات و أسعار الأراضي و توقف المطورين العقارين عن تنفيذ مشاريعهم و تأجيلها .

[1] فطيمة حمزة ،أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الاتحاد الأوروبي ،جامعة محمد خيثر بسكرة ،ص407

ثانيا : أزمة الاقتصاد .

وهذه جاءت تابعة الأزمة الرهن العقاري و هنا عجز الكثير من مؤسسات و الأفراد عن الإبقاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك و بالتالي ظهرت ازمة السيولة و ظهر جفاف السيولة مما حدا بالبنوك المركزية إلى التدخل وضع مئات المليارات إلى الأسواق و لكن دون جدوى نظر الكبير حجم الأزمة .

ثالثا : أزمة الأسواق المالية .

امتدت تداعيات الرهن العقاري و ازمة الائتمان إلى أسواق العالم و بورصاته ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسواق الأوروبية و أسواق اليابان و الشرق الأقصى و اخير و ليس أخر الاسواق العربية .

رابعا : ازمة البترول .

ظهرت ازمة البترول الجديدة ، حيث انخفضت أسعار البترول خلال شهرين من 148 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار مما يعني أن البترول قصد حوالي ثلثي قيمه و بالتالي بدأت الأزمة جديدة لدى الدول المصدرة للبترول مما ستنعكس أثارها السلبية على العالم أجمع .

من خلال هذه الازمة الاقتصادية تم :

- انخفاض معنويات رجال الأعمال ،بحيث تراجعت عملية اُقراض بالاتحاد الأوروبي بـ6771 مليار بورو .
- تراجع الاستهلاك العالمين ،بحيث أن الأزمة المالية أدت لتخوف الأفراد من الإفراط في الاستهلاك وصرف أموالهم ومد فراتهم و كذلك الخوف من الوقوع في البطالة مستقبلا .
- العولمة ودورها في نشر الأزمة الاقتصادية من خلال ثورة الاتصالات وهميته اقتصاد السوق الحر.[1]

[1] فطيمة حمزة ،مرجع سابق ،ص409

المبحث الثاني : مظاهر الأزمة الاقتصادية .

1-تباطؤ النمو الاقتصادي : ساهم معدل النمو في تواضع الإجراءات اتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك و المالية التقشفية المتبعة ، فالاتحاد الأوروبي و لأول مرة منذ ركود عام 2009 النتائج المحلي لإجمالي وفي ألمانيا انخفض 0.2% في أغسطس 2014 ، انخفضت الطلبات الصناعية الألمانية 5.7% و انخفض الإنتاج الصناعي 4% و الصادرات الألمانية ، اقوي انخفاض شهري لها منذ جانفي عام 2009 ومع ذلك فإن الزيادة في عدد العمال الفقراء على حد سواء يخلف توترات اجتماعية و انخفاض الطلب المحلي ، لا يزال له الاستهلاك الخاص في الانخفاض و غير معتمد الإنفاق العام فتقص الاستثمار الهيكلي خاص بدأت بالفعل أن يكون النظام السلبي ، فخيارات سياستها الاقتصادية تفضل الاندماج المالي السريع و بناء على قدراتها و قد وصلت المصدرين حدودها لشركائها التجاريين لا تجلب أكثر الطلب حاجة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل من النشاط ألمانيا يمكن دفع الثمن من نموذج عمل تحولات أساسا نحو التصدير .

من خلال الجدول التالي نلاحظ تباطؤ النم في اتخاذ الأوربي .

النمو الاقتصادي	2011	2012	2013	2014
اتحاد الأوروبي	1.6	0.3-	0.1-	1.4

من خلال الجدول نلاحظ تباطؤ النمو الاقتصادي يشكل كبير لاتحاد الأوروبي في فترة 2011-2013 و سبب هذا التراجع عدوى الأزمة المالية و الاقتصادية التي سببت مشاكل من مؤشراتها الاقتصادية بالإضافة إلى أزمتها المالية الداخلية و من ثم تزايد حالة ضعف القائم في القطاع المصرفي.[1]

و التي تعاني منه دول اتحاد الأوروبي أكبر دول تباطؤ الاقتصادي تم تليها إيطاليا و فرنسا ثم ألمانيا و إسبانيا .

أما بالنسبة لفترة 2010-2016 بقي نمو بطيء في أتحاد الأوروبي ، يشهد تحسنا طفيفا غير ان هذا التحسن ليس كافيا خصوصا في ظل الصعاب التي تواجه الاتحادي الأوروبي ، أبرزها المشكلات للاقتصادية البالغة التقيد أهمها تفاقم الديون السيادية و التي أدت إلى إهدار كبير للموارد المالية و الاقتصادية للاتحاد بانفاقها على برامج فاشلة لإنقاذ المالية

[1] حساني رقية ، انعكاسات أزمة منظمة اليورو على الاتحاد الأوروبين ،جامعة بسكر ،ص233.

حساب تراجع معدلات نمو الاقتصادي الطبيعة و ساعد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية على محدودية تحقيق المنافع الاقتصادية المتبادلة و المتوازنة بين دول الأعضاء على حساب تراجع معدلات نمو الاقتصادي الطبيعة و ساعد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية على محدودية تحقيق المنافع الاقتصادية المتبادلة و المتوازنة بين دول الأعضاء إضافة إلى تقديم الأحزاب الشقيقة في دول عدة منها فرنسا و هولندا و إيطاليا فالأحزاب هذه كما بات معروف تناهض المشروع الأوروبي على جميع المستويات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ايضا وسوف يتم عرضه بيانيا لتبين شكل نمو البطئ في اتحاد الأوروبي في تلك السنوات .

أما بالنسبة لفترة 2017-2020 تباطؤ معدل النمو الاتحاد الأوروبي السنوي لنتائج المحلي الإجمالي و تم التنبؤ و الإحصاءات و الرسوم البيانية و التقويم الاقتصادي لاتحاد الأوروبي و سيتم توضيحه من خلال الرسم البياني التالي[1] :

الشكل 02 : تباطؤ النمو الاتحاد الاوروبي السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2017-2020 .

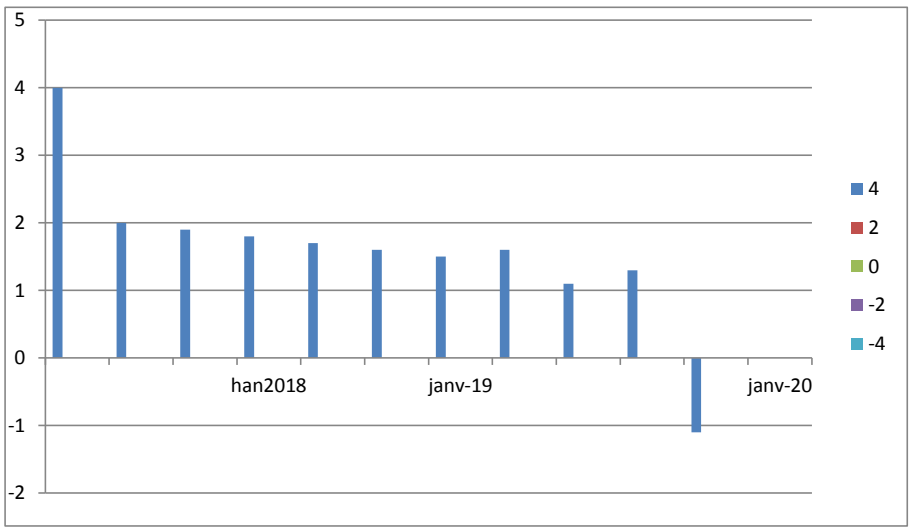

[1] حساني رقية ، مرجع سابق .

التضخم :

التضخم على مستوى الدولي من خلال عام 2011 تزايدات معدلاته بسب عدة عوامل و بصفة خاصة كنتيجة للأثار العكسية لصدمات جانب العرض التي أدت إلى رفع الأسعار الغذاء و الطاقة ، و كنتيجة لمعدلات الطلب القوية لدى الدول الكبيرة الناتجة في ارتفاع معدلات الدخل ، كما ساهمت عودة السياسات المالية التضخمية لدى الاقتصادات المتقدمة في تصاعد الضغوط التضخمية .

معدل التضخم في منطقة اليورو أخذ بالمؤشر الوحد الأسعار المستهلكين بالتراجع على مستويات مقلقة ليصل إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات عند 0,7 في أكتوبر 2013 قبل أن يرتفع إلى 0,9 في نوفمبر 2013 ، و نتوقع في المستقبل أن يبقى التضخم محدودا بسبب مدى المجال الذي يفسحه الاقتصاد و ارتفاع معدل البطالة و انخفاض الضغوط على الأجور و يمكن أن تؤدي مخاطر التضخم المرتفع إلى إعاقة الجهود المبذولة في اقتصادات هذه الدول للحيلولة دون تزيد من الارتفاع في مديونها المرتفعة كنسبة مئوية من النتائج المحلي الاجمالي. [1]

و من خلال الشكل التالي يتم توضيح معدل تطوير التضخم خلال الفترة 2007-2017 :

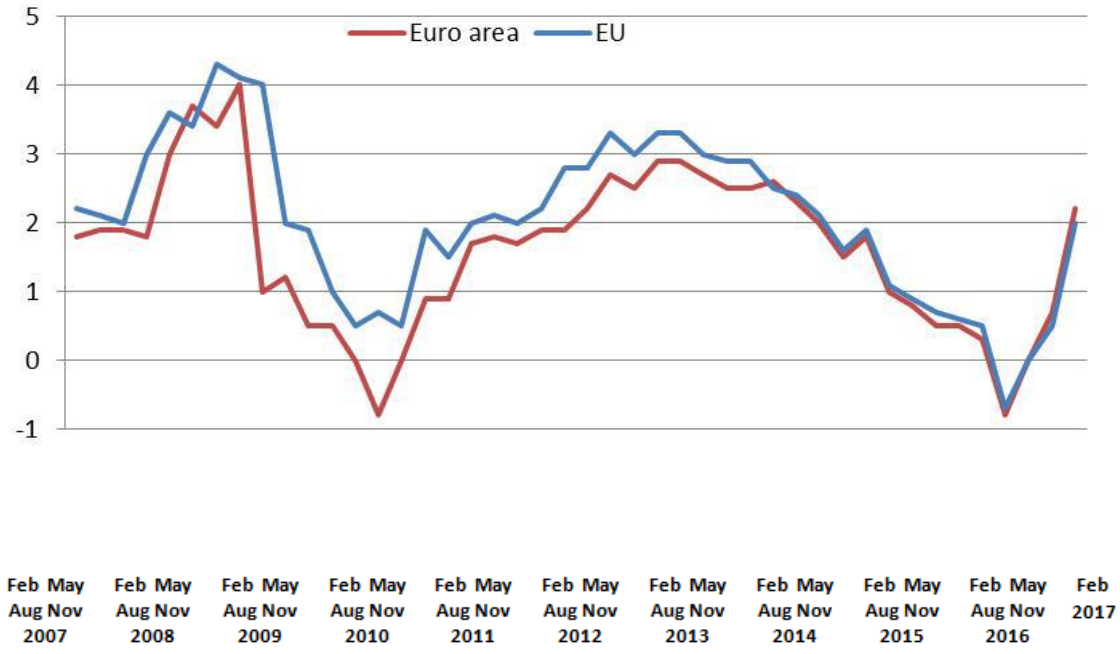

[1] حساني رقية ، مرجع سابق ،ص236.

من خلال الشكل الموضح سابقا إن معدل التضخم السنوي بالنسبة الاتحاد الاوربي لايزال في مستوى دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي مما أدى على تحفيز الاقتصاد و ابقاء الأسعار الفائدة منخفظة للخروج من الأزمة و بالنسبة للمنطقة اليورو وصل في الفترة 2007-2009 إلى أقصى حد له 4% و لكنه انخفض أكثر إلى 0،2% في أوائل السنة 2010 و التي أدى إلى تأثر أزمة الاقتصادية العالمية 2008 و في حين الفترة 2011-2014 انخفض من 2،7 % إلى 1،5% مما أدى إلى معانات الدول الأوروبية من ازمة الاقتصادية سعت هاته الدول إلى استخدام سياسة انكماشية لذلك انخفض معدل التضخم ووصل 1،2% في ديسمبر 2016 ، إذن وصل التضخم السنوي إلى 0،2 % في فيفري 2016 إلى 1،7% في جانفي 2017 .

عزر القلق من حدوث كساد اقتصادي بسبب انخفاض معدل التضخم و الذي يتسبب في أحجام الأفراد و الشركات عن شراء السلع و الاستثمارات في انتظار المزيد من انخفاض الاسعار و الذي أدى إلى كبح انتعاش الاقتصاد في أروربا .

العجر الحكومي :

الجدول رقم 01 : العجز الحكومي من النتائج المحلي الاجمالي .

العجز الحكومي	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة اليورو	4.6-	4.3-	3.3 -	3.0 -	2.4 -
الاتحاد الاوربي	4.6-	4.3-	3.3 -	3.0 -	2.4 -

هذا الجدول يوضح تضاعف العجز الدين الحكومي في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي .

ومن خلاله نلاحظ أن المنطقتين يتميزان بزيادة العجز الحكومي لفترة 2011-2013 و ذلك يعود إلى الارتفاع الفوائد على السندات الحكومية المطروحة و التأخر سدادها ، و ألقي ذلك الإنفاق الهائل عبئا ضخما على الموازنات و طاقم الدين الحكومي لدول الاتحاد الأوروبي و ارتفع معدل العجز في الموازنات الأوروبية في 2011 إلى 4،6% من النتائج الإجمالي لمنطقة اليورو بعدما بلغ في 2013 نسبة 3.3% .

إلا أن فترة 2014-2015 قد انخفضت فيها نسبة العجز الحكومي من 3% إلى 2.4% و هو ما يتواقف مع ضوابط الاتحاد الأوروبي و معايير الاندماج النقدي ، تبعا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية .

و الجدول الموالي يوضح تضاعف الدين الحكومي في دول اتحاد أوروبي .

الجدول 02: الدين الحكومي من النتائج المحلي الإجمالي .

الدين الحكومي	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة البورو	81.1	83.8	85.7	86.7	85.0
اتحاد الأوروبي	81.1	83.8	85.7	86.7	85.0

من خلال الجدول المولي نلاحظ في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي بشكل عام ، أن الديون لديهما تتجاوز نسبة 60% المقررة في معاهدة " ماستر خيت " مع كل الجهود التي بدالتها الاتحاد الأوروبي تظهر زيادات الديون لديهما ، وفي الفترة 2011 و 2015 بلغ متوسط الحجم الدين في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي إلى 81،1% لسنة 2011 و 85% لسنة 2015 من النتائج المحلي ، و هي أكثر من النسبة المقررة و كانت أزمة الدين واحدة من أهم عوامل الاضطراب الاقتصادي الأوروبي في هاته الفترة أدت أزمة الديون إلى توترات بين البلدان المستقرة اقتصاديا ، فدفعت دول أخرى ذات دين المرتفع إلى إصلاح ميزانياتها كشرط لتقدم المعونة مما أدى إلى ارتفاع حدة التواترت داخل الاتحاد الأوروبي .

البطالة :

شهد الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو تحديد نسبة مهمة من ارتفاع البطالة فأكثر من 25 مليون رجل و امراته في الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 عضو منهم 18 مليون شخص في 17 دولة عضوا في منطقة اليورو تموز لسنة 2012 في حين استمرت أوضاع سوق العمل بالتدهور نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي و إصلاحات سوق العمل في عدد من بلدان منطقة اليورو .

ومن خلال الجدول الموالي سوف يوضح ارتفاع معدل البطالة في الفترة 2011-2017.

الجدول رقم (01) تزايد معدل البطالة 2011-2017.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	جانفي 2017
منطقة اليورو	11.2%	11.4%	12.2%	12.1%	/	8.5%	8.1%
الاتحاد الاوروبي	9.7%	10.5%	11.1%	11.1%	/	8.5%	8.1%

ومن خلاله نلاحظ أن نسبة البطالة في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي مرتفعة في الفترة 2011-2014 و ترتفع من 9 % سنة 2011إلى 12.2% سنة 2012 ، حيث أن الدول

الأوروبية في الأصل تعاني من مشكل البطالة و لكن تزايد النسبة يعود إلى سياسة التقشفية في ظل الأزمة أي بالتخلي عن بعض المناصب العمل ، لتقليل من النفقات المؤسسات الشركات الأوروبية التي تعاني من أزمة سيولة وخاصة الدول المتقدمة بالديون ، دون أن نستثني الدول الأخرى التي تأثرت بالأزمة .

اما الفترة 2016-2017 انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي إلى أقل من 10 %منذ عام 2011 ، فقد وصلت نسبة البطالة إلى 8.1% في جانفي 2017، لأن الدول الأوروبية في صدد حلول للخروج من الأزمة ، من خلال هاته الإجراءات استطاعت أن تخفض جزء ضئيل من البطالة المرتفعة في الدول الأوروبية لأن هاته النسبة لازالت جد عالية[1]

أما الفترة 2019-2020 تراجعت البطالة في منطقة اليورو إلى 7.9 % في فبراير شباط الماضي ، و هو شهر الأخير قبل إعلان دول المنطقة حالة الطوارئ في مارس ،آذار 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد ، و أعلنت غالبية دول منطقة اليورو " تضم 19 بلدا " عن حالة الطوارئ على المستوى دولي لمحاربة و باء " كوفيد 19 " شملت تقليص الحركة و الانشطة الاقتصادية و غلق الحدود .

وقام مكتب الاحصاءات الأوروبية بيان أن معدل البطالة موسميا في منطقة اليورو ، تراجع من 7.4% في يناير 2020 و من 7.8 % في فبراير 2019.

و في المقابل ،بلغ معدل البطالة في الاتحاد الاوروبي 6.5 % في فبراير 2020 ، مستقرا مقارنة يناير السابق له ، ونزولا من 69 % من فبراير 2019 .

وذكر الاحصاءات أن 13.984 مليون رجل و امرأة عاطلون عن العمل في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية فبراير الماضي منهم 12.047 مليون في منطقة اليورو .

[1] حساني رقية ، مرجع سابق ،ص237.

ومن خلال البيان الموالي يوضح نسبة تراجع البطالة في اتحاد الاوروبي في الفترة 2019-2020 .

الشكل رقم (01) نسبة تراجع البطالة في الفترة 2019-2020. [1]

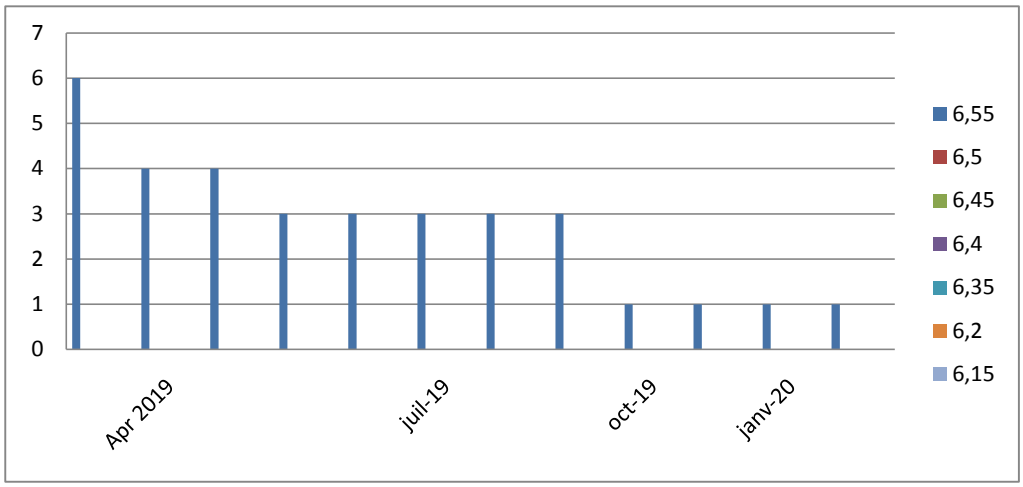

[1] **الأدنى** الاقتصاد ، موقع قوقل ، من 2005 http s // w w w a a .com. t r على الساعة 00:49 بتاريخ 1 جوان 2020 .

أسعار الفائدة :

شهد عام 2011 مواصلة العديد من المصارف المركزية حول العالم إتباع سياسات نقدية توسيعه من خلال خفض نسب الفوائد الرسمية ، بإضافة إلى استمرار العديد منها في تنفيذ سياسة التيسير الكمي وضخ السيولة بهدف تحفيز الائتمان و النمو الاقتصادي ، ففي منطقة اليورو فقد أدت أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى أزمة ديون السيادية في بعض دول المنطقة مما جعلهم إلى شح السيولة بين المصارف و الذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأجل من 0،4 في المائة في عام 2010 إلى 1،4 في المائة في عام 2011 ، و لمواجهة هذه الأزمة اتجه البنك المركزي الأوروبي قبل نهاية عام 2011 نحو تبني عدد من السياسات و الإجراءات لتمكين دول المنطقة من تجاوز التداعيات المترتبة عن أزمة الديون السيادية و الحيلولة دون وقوع ركود الاقتصادي في منطقة اليورو(1) .

أما أسعار الفائدة طويلة الأجل يجب أن لا تتجاوز معدلات الفائدة في دول الأعضاء حدود 2 % و هذا انطلاقا من أفضل النتائج المسجلة في ثلاث دول التي تمثل اقل ثلاث أسعار فائدة في دول الأعضاء الاتحاد الأوروبي و هذا حتى يمكن القطاع الخاص زيادة استثمارية و خلق فرص العمل إضافية و رفع معدلات النمو الاقتصادي في دول الأعضاء[2] .

و لمحافظة على استقرار أسعار الصرف و تدعيم السياسية الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي تعطي السياسة النقدية نظام اليورو و الأولوية لاستقرار الأسعار ، باعتباره أهم الشروط للازمة لتعزيز النمو المتواصل للإنتاج ، و صنع مزيد من فرص العمل و تحقيق مستوى المعيشي مرتفع في دول الاتحاد الأوروبي .

و لكي يتم المحافظة على أسعار فان البنك يركز على عنصرين أساسيين :

– النقود :

حيث يضع مجلس المحافظين بالبنك ضوابط لعملية التوسع النقدي ، تتفق مع المحافظة على استقرار الأسعار و تحقيق معدل نمو مناسب ، و ذلك انطلاقا من ان التضخم ظاهرة نقدية بالأساس على الأقل في الأجل الطويل .

---

(1) التطورات الاقتصادية الدولية ، موقع قوقل ، ص 9 .

(2) نجاة معيزي ، أثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد النقدي الأوروبي ، دراسة تحليلية ، ص 357 .

- بعض المؤشرات المالية و الاقتصادية :

ومن أهمها سعر الفائدة طويلة الأجل و مؤشرات الفائدة أو الأرباح و مؤشرات ثقة المستهلكين و رجال الأعمال و الاجور استيراد السلع ، وباستخدام تقييم هذه المؤشرات يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها استقرار الأسعار و التغلب عليها سريعا.

وحتى يحقق البنك المركزي الأوروبي من سياسة الموحدة لنظام اليورو ، فإن البنك يستخدم عددا من الأدوات مثل :

-عمليات السوق المفتوحة :

حيث ستكون هي الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي, بحيث توجه أسعار الفائدة ، وتوفر السيولة لنظام اليورو .

- التسهيلات الدائمة :

وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو ، وتخفيف نقصها السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة .

- شروط الاحتياطي :

وهي مجموعة من الشروط تتحدد على أساسها نسبة الاحتياطي التي تحتفظ بها البنوك المركزي الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي ، وذلك بهدف صنع درجة من الاستقرار في السيولة وأسعار الفائدة[1] .

(1) البنك المركزي الأوروبي ، موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/20 على الساعة 15:29 .

الفصل الثاني

المبحث الأول : التأثير الاقتصادي .

انتقلت الأزمة الاقتصادية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث ظهرت على شكل أزمة مالية 2007 لتتحول بعد ذلك إلى أزمة الاقتصادية 2008 شاملة لجميع القطاعات ، في عام 2010 تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة ديون سيادية ، حيث أثرت على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي ، و سوف يتم توضيح ذلك التأثير الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي فيما يلي :

01-أثار الأزمة على الأسواق رأس المال الأوروبية :

أثرت الأزمة على الأسواق رأس المال الأوروبية من ناحية استثمارات المؤسسات المالية و الشركات لتؤدي إلى هبوط كبير في الأسواق استثماراتهم المحفوفة بمخاطر اكبر ، دافعين مؤشرات الأسهم القياسية الرئيسية إلى أدنى مستوياتها في سنوات عدة ، إذ هرب المستثمرون من الأسواق المالية الأوروبية و اتجهوا إلى سندات حكومية قصيرة .

مما أدى إلى خسائر في الأسواق المالية و خاصة الأوروبية وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات وقد تم انحدار الأسهم الأوروبية إلى أدنى مستوياتها. [1]

مما أدى إلى وضع علاج هذه أزمة حيث اقر قادة الاتحاد الاوروبي اتفاقا ماليا يضمن تشديد ضبط الميزانيات ووضع حد للدين العام لدول الاتحاد و فرض عقوبات تلقائية بحق الدول المخالفة و البدء في إنشاء اتحاد مالي رغم رفض عديد من الدول الاتحاد لهذا الاتفاق و تم إنشاء صندوق إنقاذ بقيمة 440 مليار يورو استفاد منه ايرلندا 85 مليار يورو في 2010 ، و اليونان 110 مليارات يورو في 2010 و 160 مليار في 2011 ، و البرتغال 87 مليار يورو في 2011 ، فضلا عن التقشف في الميزانيات من خلال خفض النفقات و الرواتب و زيادة الضرائب و قد لقيت الإجراءات رفضا شعبيا و احتجاجات واسعة .

و برغم من تلك الجهود إلا إن خطر الإفلاس مازال يحيط ببعض دول اتحاد الأوروبي[1].

---

[1] فطيمة حمزة ، مرجع سابق ص 401 .

2- أثار الأزمة على السيولة النقدية :

ساهمت الأزمة المالية في نزع الثقة فيما بين المؤسسات المالية و قلت نسبة التعاون فيما بينها في مجال الائتمان الأمر الذي ترتب عليه ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق ، و هو ما دفع بكبرى البنوك المركزية في الدول ان تتخذ سياسات مالية لتنشيط الطلب على النقود ، من ثم على الاستهلاك لمواجهة حالة الركود التي دبت في اقتصاديات بسبب الأزمة .

و تم التوسع في ضخ كميات كبيرة من النقود في البنوك و المؤسسات المالية إلى ما يقارب من أربعة تريليون دولار حتى ديسمبر 2008 ، و خفض متتالي لسعر الفائدة على الإقراض يمكن إبراز أهم ما جاء في هذه السياسة و هي :

– في 01 أكتوبر 2008 حدث أول تخفيض منسق لأسعار الفائدة بين العديد من البنوك المركزية ، حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة من 4,5% إلى 3,75% .

– غير انه بسبب استمرار انخفاض أسعار العقارات تراجع المبيعات السلع الاستهلاكية و ارتفاع البطالة خلال شهر أكتوبر ، و بعدها أصبحت علامات الركود أكثر وضوحا و بعد التراجع الواضح في الاقتصاديين قررت البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة .

– و انعكست هذه السياسة على سعر الصرف العملات الحرة فيما بينها في بداية شهر نوفمبر ، حيث تراجع سعر صرف اليورو في المقابل الدولار من 1,5% إلى 1,275% كما انخفض في المقابل الجنيه الإسترليني من 1,2% إلى 80,38 بنس و في الأوان الأخيرة و انخفضت السيولة رغم الظروف التي نعيشها بسبب الوباء المنتشر عبر العالم تقدم الاتحاد الأوروبي بخططهم المقترحة المتعلقة بمواجهة التدعيات الاقتصادية ، وقد بلغ حجم التدابير المالية نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى ضمانات السيولة النقدية التي بلغت ما يعادل نحو 18% من الإنتاج الكلي لدول ، كما أطلق البنك المركزي الأوروبي برامج إتاحة غير مسبوقة لشراء سندات الأصول وكل تلك الاجراءات ضمن ما يمكن ان يصبح اكبر حزمة انقاذ اقتصاديات تشهدها القارة في وقت السلم طوال تاريخها[1].

[1] فطيمة حمزة ، مرجع سابق ص 403.

و في اجتماعهم الأخير الذي جرى في 24 مارس الماضي وصل رؤساء المالية الى تقديم خطوط ائتمان تصل إلى 2% من الناتج الداخلي لجميع الأعضاء و حتى تجاوز هذا المبلغ إلا في الحالات الاستثنائية .

ووضعت تسهيلات التي تقلل من تكاليف الاقتراض السيادية لدول في منطقة اليورو وبالتالي إتاحة تلم القروض بسرعة كبيرة إذ دعت الحاجة إليها ، كما أن النفاذ لبرامج آلية الاستقرار المالي الأوروبي التي تتوفر على سيولة تبلغ 410 مليارات يورو (440 مليون دولار) يتيح للبنك المركزي الأوروبي شراء كميات هائلة من السندات السيادية للدول الاوروبية من خلال برنامج " المعاملات النقدية الصريحة " وسيلة يدعم بها البنك اقتصادات الدول الأوروبية . هدفها إنقاذ الشركات من نقص السيولة و من المقترحات التي لم تثر جدلا كبيرا كغيرها هو المقترح المتعلق بإنشاء صندوق ضمان أوروبي و يفترض ان يسعى الصندوق الى ضمان حصول الشركات السليمة ماليا من جميع الأحجام (صغيرة ، متوسطة ، كبيرة) على السيولة النقدية التي تحتاج إليها للتغلب على الأزمة الصعبة التي حلت بها ، و ذلك وفقا لوثائق جرى تداولها بين دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي(1) .

03- أثار الأزمة على الاستهلاك الاقتصادي و الإنتاج الصناعي :

لقد تراجع الاستهلاك العام و بشكل خاص في أوروبا لدى معظم المواطنين نتيجة ارتفاع إعداد البطالة من جهة و نتيجة لحالة الذعر و الخوف لديهم ، مما دفعهم للتقشف و التقليل من النفقات لأقصى حد ممكن حيث فقد القطاع الاستهلاكي قوته الدافعة في النمو أيضا في ضوء الأوضاع الاقتصادية ، و يواجه بالفعل اكبر اقتصاد في أوروبا مشكلات في إنفاق الاستهلاكي حاليا ، حيث جعل للقطاع التوقعات المستقبلية بركود في الاقتصادات المجاورة و بالتحديد في ايطاليا ، و تأتي تلك التحديات على وقع التوترات الجيوسياسية و الغموض ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي(1) .

---

(1) فطيمة حمزة ، مرجع سابق ص 406 .

(1) اثار الازمة الاقتصادية على السيولة النقدية للاتحاد الاوروبي ، خطة اوروبا لمواجهة تدعيات اقتصادية، موقع قوقل ، عربي بوست 07-04-2020 نظر اليه بتاريخ 06-06-2020 على الساعة 20:20 .

وقد انخفض مؤشر الاستهلاك التابع للاتحاد إلى 99،18 نقطة في يناير الماضي ، و هو أدنى مستوى له منذ عامين على الأقل بسبب فيروس" كورونا " المنتشر و يستمر الركود خلال فبراير الجاري و يعكس المؤشر توقعات المستهلكين للأشهر الثلاثة القادمة و يستند إلى مسح شمل نحو ألفي شخص(1) .

وهذا ما اخذ بالإنتاج الصناعي بدوره في التراجع متأثر بقلة الاستثمارات و شح الإنفاق من قبل المواطنين ، و يعد قطاع الصناعي السيارات أفضل مثال يمكن تقديمه بحيث اضطرت العديد من الدول الأوروبية لخفض الإنتاج بهدف التخلص من المخزون السلعي المكدس لديها ، و تم اكتشاف حاليا عدة تقرير من عدة مكاتب الإحصاء الأوروبي أن الإنتاج الصناعي في الدول منطقة اليورو انخفض بنسبة 11،3% في مارس الماضي مقارنة بفبراير متأثر بتدابير الإغلاق المتخذة لاحتواء وباء كورونا ، و جاءت تقارير جديدة ان الإنتاج الصناعي في كافة دول الاتحاد الأوروبي ل27 سجل انخفاضا بمقدار 10،4% للفترة نفسها .

و تشير الإحصائيات السنوية إلى انخفاض معدلات الإنتاج الصناعي بواقع 12،9% في منطقة اليورور في مارس 2020 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019 .

و هذا ما سيوضحه البيان التالي(1) :

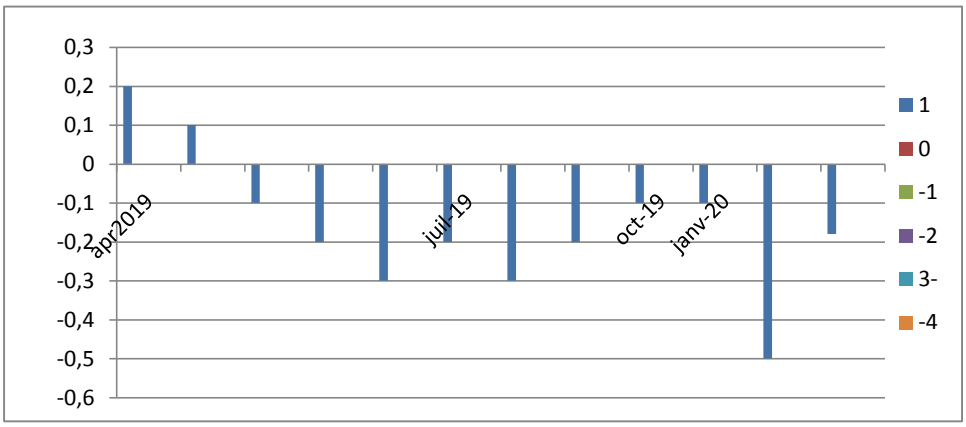

(1)الشرق الأوسط ، اقتصاد أوروبا بواجة تحديات الإنفاق الاستهلاكي ، جريدة العرب الدولية ، موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/10 على الساعة11:25 .

(1) اوروبا... هبوط الانتاج الصناعي ب11،3% جراء تدابير كورونا ، موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/10 على الساعة 11:33 .

04 – أثار الأزمة على أسواق العمل :

فغالبية المؤسسات الكبيرة كانت مؤسسات مالية أو إنتاجية أو خدمية خفضت من عدد موظفيها حيث سرحت الآلاف منهم و التي نتج عنها العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و عموما يمكن القول أن تداعيات الأزمة تعمل في اتجاهين لتزيد من حد الأوضاع التشغيل تعقيدا :

1 – استغناء المؤسسات عن بعض أو جميع العاملين فيها عند انهيارها أو تحويل مركز أعمالها .

2 – تقليل فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل ، و عندما نتابع التطورات في سوق العمل لمنطقة الاتحاد النقدي الأوروبي نجد الواقع جد متأزم فبعد الأزمة كان أثرها كبيرا والتي تعود أساسا إلى عدم مرونة المؤسسات في بعض الدول و إلى أوضاع التي تعانيها بعض القطاعات و التي أثرت بصورة مباشرة على سوق العمل .

و يرجع ذلك نتيجة لسياسات التقشف التي اتبعتها هذه الدول وعلى رأسها خفض الإنفاق و خصصت المؤسسات وهذا ما يعني بالضرورة تسريح العمال وغلق المؤسسات ورفع سن التقاعد ووقف التوظيف الحكومي ، وفي منطقة اليورو لا تقدم إلا قليل من الدعم لتعزيز الطلب لأنها غير قادرة على تخفيف قيمة العملة'كما أن البنك المركزي الأوروبي لا يقدم إلا قليل من التيسير النقدي وهو ما يشكل عائقا أمام زيادة ، كما أن صناع السياسة الأوروبيين يقدمون لأسواق السندات والتضخم أهمية اكبر من مشكلة البطالة وتعد معدلات البطالة مرتفعة وهو عائق الرئيسي و استمرت مشكلة البطالة لفترات زمنية طويلة وهذا ما أدى إلى تناقض الإنتاجية الاقتصاد نتيجة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة بطالة مزمنة نظرا للوظائف الجديدة التي تم توفيرها ولم تكن كافية لإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة ، فنصف الشباب غير قادرة للحصول على فرص العمل وكان من ضروري ادراج دعم الدخل وتدريب ضمن إصلاحات الهيكلية للمساعدة في زيادة الإنتاجية و زيادة مشاركة العمالة في سوق العمل ، و من العوامل المساعدة أيضا في التدابير التي تعمل على تشجيع الإقراض المصرفي إلى مؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم بنصيب كبير في فرص العمل(1) .

---

(1) نجاة المعيزي ، مرجع سابق ، ص 372،373 .

05 – أثار الأزمة على التجارة البينية :

هناك تباين كبير في قيمة تجارة السلع من قبل الدول للأعضاء مع الشركاء داخل الاتحاد الأوروبي ففي عام 2008 إلى نهاية الربع الثاني من 2009 تعتبر هاته الفترة دخول الاتحاد الأوروبي في أزمة ، و كان هناك انخفاض حاد في قيمة الصادرات من السلع و في العقاب هذا الانخفاض بدأت قيمة الصادرات السلع في ارتفاع مرة أخرى حتى بداية عام 2011 ، عندما كانت مرتفعة عادت إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الانخفاض في نهاية عام 2008 ، و منذ عام 2011 كان مستوى مستقرا نسبيا و سجلت اكبر التجارة السلعية داخل الاتحاد الأوروبي في أرصدة السلع ، و هناك 16 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي في عام 2009 .

من خلال المقارنة بين الفترة قبل و أثناء الأزمة الاستيراد من شركاء الاتحاد الأوربي أكثر من صادراتها إلى دول الأعضاء في الفترتين فالتجارة السلبية تقريبا في 16 دولة عضو .

حيث أن بعض دول الأعضاء مستوردة صافية لسلع في تجارتها مع شركاء الاتحاد الأوروبي و الشركاء التجاريين خارج الاتحاد الأوروبي ، بينما التجارة تعطي داخل الاتحاد الأوروبي في ميزان السلع عبر دول الأعضاء بسبب اختلافات في قيمة التجارة بالنسبة لمختلف دول الأعضاء .

فنستنتج أن دول التي تأثرت هي الدول المثقلة بديون الحكومية و لا تزال تعاني منها ، و الدول التي لم تلتزم بإجراءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي بشديد الإصلاحات الهيكلية و الكلية لاقتصادياتها .

و في عام 2015 تعتبر بداية الخروج من الأزمة ، هناك 16 دولة عضوا لديها تجارة سلبية أرصدة السلع أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(1) .

---

(1) حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 238 .

و تراوحت قيمة تجارة الصادرات في السلع داخل الاتحاد الأوروبي أكثر من 500 مليار يورو لألمانيا إلى دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي إلى اقل من 1 مليار يورو لقبرص ، و تجاوزت صادراتها من السلع في الاتحاد 100 مليار يورو في عام 2015 و هو ما يمثل حوالي 80 % من القيمة الإجمالية لصادرات داخل الاتحاد الأوروبي من السلع .
و من خلال الشكل الموالي يتم توضيح ميزان التجاري لسلع لدى الاتحاد الأوروبي .

الشكل 01 : الميزان التجاري لسلع في الاتحاد الأوروبي خلال فترة 2006 – 2016

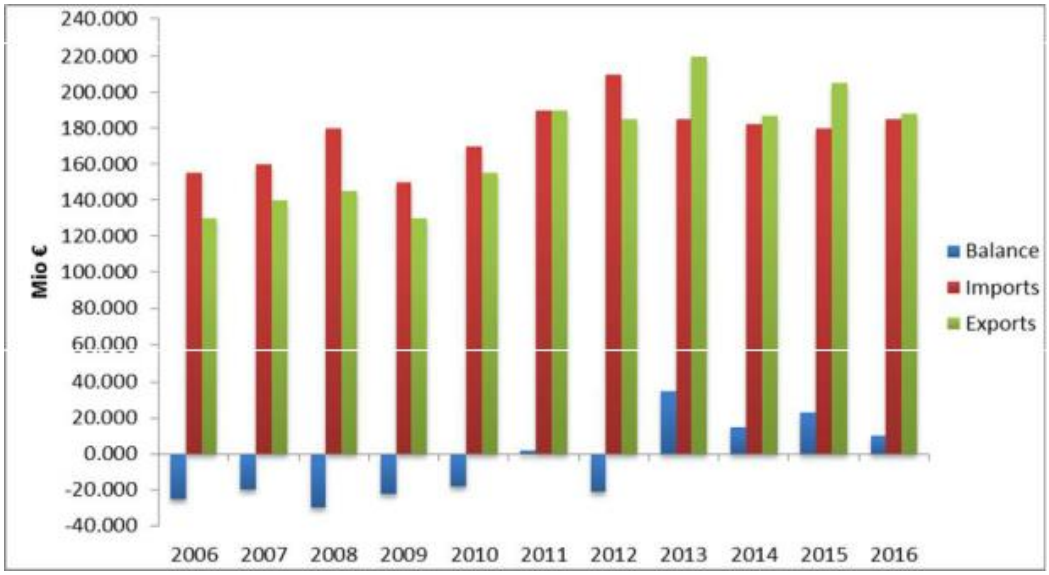

ومن خلاله نلاحظ عجز في الميزان التجاري لدى الاتحاد الأوروبي في فترة 2006-2016 حيث انخفض من 25,593 مليار اورو إلى 13,088 مليار اورو في هاته الفترة .
حيث أدت الأزمة إلى إدراك أن التجارة يمكن أن تكون قوة الاستقرار في ظروف الصعبة عندما كان الطلب المحلي لاتحاد الأوروبي ضعيفا فخفضت التجارة من ضربة الركود عن طريق التوجيه الطلب من اقتصاديات النامية إلى أوروبا ، فالمبيعات أصبحت على نحو متزايد مصدرا هاما للوظائف الأوروبيين أكثر من 30 مليون وظيفة(1) .

(1) حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 239 .

التي تدعمها صادرات خارج الاتحاد الأوروبي أي أن الصادرات تدعم واحد تقريبا من كل سبعة وظائف في أوروبا .

أما في الفترة 2013–2016 فقد تحسن الميزان التجاري بفائض و انخفض من 34,518 مليار اورو إلى 6,458 مليار اورو في هاته و قد ساعدت الإجراءات لإيجاد حلول من اجل الخروج من الأزمة في استقرار التجارة الخارجية بالنسبة لاتحاد الأوروبي ، و لم يؤثر على مكانة التجارية العالمية لاتحاد الأوروبي .

06 – أثار الأزمة على التجارة الدولية :

شهد الاتحاد الأوروبي أثناء دخوله مرحلة الأزمة انخفاضا حاد في الصادرات و الواردات عام 2009 ، وفي حين شهد ارتفاع صادراته بنسبة 58,7 % على مدى أربع سنوات إلى مستوى قياسي بلغ 736 مليار اورو و في عام 2013 ، وبعد انخفضت الصادرات 1,9 % في عام 2014 قبل أن ترتفع 5,1 % و هو ذروة جديدة في عام 2015 بلغت 789 مليار يور ثم تراجعت مرة أخرى 2,4% في عام 2016 ففي هاته السنوات تعود لتذبذب انخفاض قيمة اليورو ، و على النقيض من ذلك زيادة في الواردات بعد عام 2009 ب45,6% على مدى ثلاث سنوات لتصل إلى ذروتها في عام 2012 حيث بلغت 799 مليار يورو ، و انخفضت الواردات بنسبة 6,2% في عام 2013 قبل استقرارها بنسبة 0,3% في 2014 ، و زاد قدرها 2,2% في عام 2015 ثم انخفضت بنسبة 1,2% في عام 2016 كان مستوياتها اقل من القيمة التي تم التوصل إليها عام 2012 .

و تم انخفاض نسبة التجارة مع شركاء الاتحاد الأوروبي من 69% إلى 63% و شهدت أربع دول أعضاء انخفاضا في هذه النسبة أكثر من 10 نقاط مئوية مع اكبر انخفاضات .

و قد بلغت قيمة التجارة الدولية بين الاتحاد الأوروبي و السلع مع بقية العالم 3453 مليار يورو في عام 2016 و كان كل من الواردات و الصادرات اقل بشكل طفيف مقارنة مع عام 2015 مع انخفاض الصادرات 44 مليار يورو تقريبا و تم ضعف حجم الواردات المسجلة 21 مليار يورو .

و نتيجة لذلك ظل الفائض التجاري لاتحاد الأوروبي ايجابيا لكنه انخفض من 60 مليار يورو في عام 2015 الى 38 مليار يورو في عام 2016[1] .

[1] حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 238 .

إذن تراجعت تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع في كل من الواردات و الصادرات بعد الانخفاض السريع بعد اضطرابات المالية في نهاية عام 2008, رغم دخول الاتحاد الأوروبي في أزمة مالية نمت الصادرات في تلك الفترة ونتيجة لذلك كان الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي ايجابيا منذ عام 2013 توصل إلى أوائل عام 2017 وظل الاتحاد الأوروبي من أهم المناطق لقيام الأعمال التجارية العالمية.

الشكل الموالي سوف يوضح تجارة السلع للاتحاد الاوروبي في فترة 2006- 2016

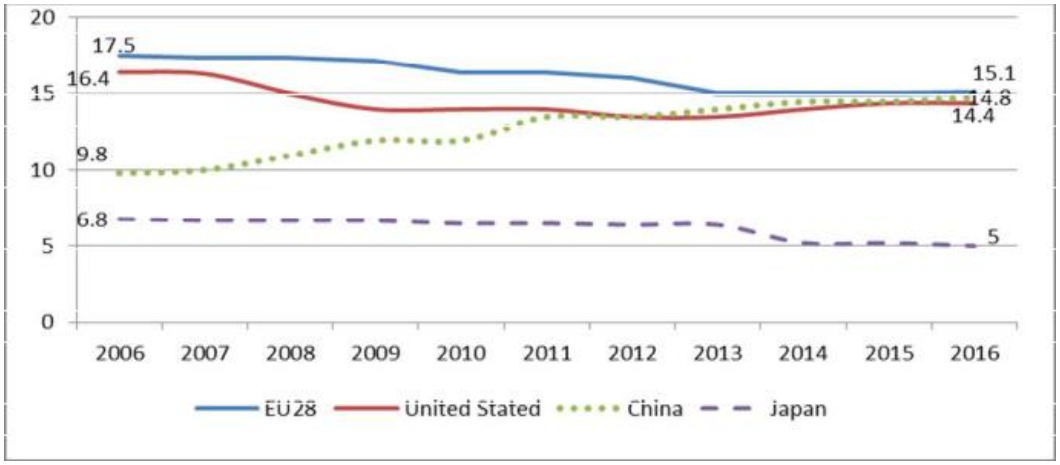

و الواضح أن مكانة الاتحاد الاوروبي لم تتأثر بالأزمة فهو بقي يحافظ على المكانة الأولى التجارية في العالم , رغم الانخفاض التجارة في الفترة 2010-2016 .

الاتحاد الاوروبي في انفتاح التجاري هو اكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية ولا يزال منطقة جيدة لقيام بأعمال تجارية مع دول العالم , وقد حقق الاتحاد الاوروبي موقفا قويا من خلال العمل بكتلة واحدة على الساحة العالمية , بدلا من استراتيجيه تجارية منفصلة لاتحاد الاوروبي وضع رئيسي عندما يتعلق الأمر بالتجارة العالمية(1)

(1) حساني رقية ، مرجع سابق ، ص239.

المبحث الثاني : التأثير السياسي .

ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الإتحاد الأوروبي نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في إعطاء مصداقية لخطاب الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة، وأصبحت أوروبا بصدد تحول سياسي هو الخطير من نوع خاصة ومع تزايد الاحتجاجات في الداخل الأوروبي رفضًا لسياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي وعدم فاعليتها، وانتقاد استمرار تحكم المؤسسات الأوروبية في مجريات الدول الأعضاء والاقتناع التام بفقد السيادة لقيادات الدولة على مجريات الأمور في الداخل وكذلك انتقاد النخبة السياسية القائمة وتأكيد فشلها في سنوات ما قبل الأزمة المالية وتأكيد إفلاسها عمومًا والتأكيد على فساد النخبة القائمة والحاجة لبديل فعال يتسم بالنزاهة ولم يكن أمام الرأي العام سوى اليمين المتطرف، وكانت أهم ملامح الصعود اليمين المتطرف بأوروبا و يبدو أن العالم الغربي يشهد في الفترة الأخيرة لاسيما في العام 2014 حالة صعود المتنامي لوزن قوى اليمين المتطرف و يتخذ منحنى الصعود في هذا السياق مظاهر عدة ، و هو ما يمكن تفسيره في ظل مجموعة مختلفة من العوامل كما يمكن أن تكون له تداعيات مختلفة على مستويات متباينة و هي النقاط الأساسية ، و هذه الظاهرة ليست على مستوى واحد في أوروبا كلها و إنها متغيرة من دولة إلى أخرى ، و من وقت الأخر ، و يعد بروز اليمين المتطرف على الساحة الأوروبية إحدى أكثر الظواهر السياسية لها أهمية خلال العقدين الآخرين من القرن المنصرم في أوروبا .

و توجد بعض الدول يؤثر على وضع نظامها السياسي بعمق مثل : فرنسا و ايطاليا و اليونان و السويد و هولندا و النمسا ، على عكس بعض الدول الأخرى مثل بريطانيا و اليونان و السويد فهي تزال حتى الآن متجنبة هذا المد المتطرف .

فضلا عن ذلك فان أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا فإنها تشترك بعدد من الأهداف أو الشعارات المشتركة مثل معارضة الهجرة و معاداة الأجانب ، و انتقاد الطبقة السياسية الحاكمة فإنها تبدي في الوقت نفسه اختلافات غير قليلة تعوق أحيانا تقاربا على مستوى الأوروبي .

يشهد موقع اليمين المتطرف على خريطة السياسية في العالم الغربي تذبذبات ملحوظة من وقت لأخر ، بحيث يتراوح المشهد السياسي للغرب الذي يقوم على الديمقراطية و الحرية مقابل بيئة طاردة ترفض الأخر المختلف ، و تنتهج العنف ضده في بعض الأحيان .

و في الواقع أن هذه الأحزاب في الوقت الحاضر لم تعد ظاهرة هامشية في المشهد السياسي الأوروبي ، بل إنها أصبحت ذات ثقل شعبي معتبر و طرفا ثابتا في معادلات الانتخابية و فاعلا سياسيا يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي خاصة بعد تفشي ظاهرة الهجرة غير شرعية و موجات الإرهاب التي تضرب المدن الأوروبية ، ولا تجرؤ هذه الأحزاب إعادة على المطالبة الصريحة بنظام مؤسسي غير ديمقراطي و لكن ابرز قواسمها المشتركة هو نفورها من النظام الديمقراطي و عداؤها للطبقة السياسية التقليدية(1) .

و مواقفها في هذا الميدان تميل غالبا إلى تبني خيارات نيوليبرالية تعارض أي دور للدولة في إعادة توزيع الثروة أو توجيه الاقتصاد كما تتجلى نزعتها اليمينية عبر صراعها مع قوى اليسار .

إن وجود اليمين المتطرف في الأنظمة السياسية الأوروبية لم يكن ظاهرة جديدة و ذلك ان الفاشية و النازية و القومية المتطرفة هيمنت على أوروبا في حقبة مابين الحربين العالميتين و دفعتها نحو الحرب ، أما المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقد بدا اليمين المتطرف في الاختفاء عمليا من الساحة .

إن الحركات و الأحزاب المنتمية لليمين المتطرف همشت في اغلب الدول الأوروبية و هناك سببان رئيسان لهذا الرفض ، فمن جهة عدت الايدولوجيتان الفاشية و النازية و الحركات التي جسدتها أو دعمتها مسؤولة بدرجة كبيرة جدا عن كارثة الحرب العالمية الثانية ، و من جهة أخرى فقد اتهمت و أدينت القوى السياسية لليمين المتطرف في البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية حيث انتهجت تلك القوى في اغلب الأحيان سلوكا تعاونيا مع المحتل .

وفي خطاب اليمين المتطرف في أوروبا كان دور كبير في توظيف قضية الهجرة في نهضة الأحزاب اليمين المتطرف فضلا عن ذلك فان البطالة و التدهور الاقتصادي و فداحة الضرائب ورخاء العدالة ، و المستوى السيئ للنظام التعليمي طرحت في خطاب اليمين المتطرف أشبه ما تكون بالحزمة الشاملة .

و قد حظيت أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي باهتمام بالغ خلال السنوات الأخيرة ، وسعى بعض الباحثين إلى تطوير مقاربات نظرية تحاول تفسير الظاهرة وتسيير فهمها .

---

(1) ريناس بنافي ، صعود اليمين المتطرف الأسباب و التداعيات ، دراسة تحليلية ، باحث في الفكر السياسي و الاستراتيجي المركز الديمقراطي العربي ، 12 مايو 2017 .

و من ابرز هذه النظريات :

1- نظرية الحرمان النسبي :

و تميل إلى تفسير صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الاحتجاج على ما تعتبره ضرر لاحقا بها جراء تحولات الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، و من ثم فان النجاح الانتخابي للأحزاب المتطرفة يعود إلى التصويت الاحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما يعبر عن قبول شعبي للظاهرة (1) .

و هذا التفسير لا يخلو من وجاهة لكنه يصطدم بحقائق مثل كون تشابه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في عدد من البلدان لم يؤد نفس النتائج السياسية ، و مثل التنوع الملحوظ في الخلفيات الاجتماعية لناشطي أحزاب اليمين المتطرف و ناخبيها ، فأصبحت هذه الأحزاب تتمتع بقاعدة انتخابية مستقرة و متنامية باطراد كما هو الحال في فرنسا .

2- نظرية السياسية الجديدة :

و يرى أصحابها أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطردها المجتمعات الحالية ، و إن المناخ السياسي يميل بالتدرج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية .

و يؤكد هؤلاء أن تراجع الثقة في الممارسة السياسية من شانه إن يزيد فرص ظهور خيارات سياسية غير عادية خاصة أن تغير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الاجتماعية و استيعابها .

ومقتضى هذه المقاربة أن اليمين المتطرف ليس سوى ابن طبيعي للمجتمع الأوروبي الراهن مثلما أن أحزب الخضر اعتبرت حين ظهورها ابنا شرعيا لهذا المجتمع ، حتى و إن وافقت هذه النظرية في رصد تأثير التحولات القيمية و البنيوية داخل المجتمع على الحياة السياسية فإنها لا تقدم توضيحات كافية حول متى يحدث هذا التغيير و لا كيف تتغير تفضيلات الناخبين أو في أي اتجاه تتحول .

(1) ريناس بنافي ، مرجع سابق .

3- نظرية الطلب الاجتماعي :

فهي قريبة من سابقتها و المكملة لها أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادقة خطابة لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشارا متزايد لمشاعر التعصب العرقي و الثقافي و كراهية الأجانب و الضجر من قيم الحرية
و المساواة و التضامن ، غير أن مشكلة هذه النظرية مثل سابقتها إنها لا تقدم تفسيرا مقنعا لتفاوت مستويات النجاح الانتخابي لليمين المتطرف حسب البلدان رغم تشابه أوضاعها و تجانس شعوبها من حيث المشاعر و أنماط السلوك و التوجهات الاجتماعية ...
الصعود المسجل الآن لا يمثل نجاحا للأحزاب اليمين هذه بقدر ما يعتبر فشلا لطبقة سياسية أصابها الترهل و نال منها الفساد و عرضا للمأساة و هانت الشيخوخة و تعرضت القيم للازمة .

و من العوامل صعود اليمين المتطرف التي تم انجازها في أوروبا مع نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات حدثت تغيرات كثيرة في أوروبا نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي و تفكك الكتلة الشرقية متمثلة في حلف وارسو و تأسيس الاتحاد الأوروبي نتيجة المعاهدة "ماستريخت" 1992 نتيجة لما سبق(1) ، و من أهداف هذه المعاهدة فهي غيرت كثيرا في البناء الأوروبي مما استدعى تغير اسم الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي .
حيث حققت المعاهدة أهداف اقتصادية سياسية أمنية تمحورت حول المجالات التالية :

- إقامة اتحاد يتوطد دائما بين الشعوب الأوروبية .
- تشجيع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي ، وذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي يقضي بعد مدة إلى عملية موحدة .
- خلق سوق مشترك و موحد و جاء طموحاتها في التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلقاء الحواجز الجمركية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .
- التعاون في مجال العدل و الشؤون الداخلية .

(1) ريناس بنافي ، مرجع سابق .

القيام بأعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية و الأمن المشترك ، و يبقى البعد الأهم لمعاهدة ماستريخت هو المتمثل في تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و ذلك وفق المعيار المختلف وضعتها معاهدة ماستريخت (1) .

و في الوقت الأخير حققت الأحزاب والقوى اليمينية في السنوات القليلة الماضية تزايد واضح في شعبيتها، ما جعلها تحرز مكاسب انتخابية غير مسبوقة سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي، ومن أبرز الأمثلة على التفوق الانتخابي لليمين الأوروبي ما حققه حزب الجبهة الوطنية في فرنسا في الانتخابات المحلية التي أجريت ليحكم سيطرته على 11 مجلس محلي، ويشغل مقعدين في مجلس الشورى الفرنسي، كما أحرز 25% من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي، متفوقًا على باقي الأحزاب الفرنسية. ورغم الهجوم الشديد الذي تعرض له من اليمين واليسار الفرنسي في أعقاب أحداث باريس، فقد نجح في تحقيق المركز الثاني في الانتخابات المحلية التي عقدت في شهر مارس 2015م، حيث حصل على حوالي 25% من الأصوات، مخيبًا توقعات استطلاعات الرأي بحصوله على 30% من الأصوات .

ورغم محاولات تضيق الخناق على اليمين المتطرف إلا أن الفشل الاقتصادي للحكومات المتعاقبة يوجه الرأي العام لليمين المتطرف ففي أكتوبر 2010م مثلت زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا " **مارين لوبان** " أمام محكمة مدينة ليون بتهمة الكراهية العنصرية، لتشبيهها صلاة المسلمين في الشوارع بالاحتلال النازي إلا أن النيابة دعت إلى تبرأتها بدعوى حرية التعبير وقد نبه الرئيس الفرنسي " **فرانسوا هولاند** "الفرنسيين إلى عدم المخاطرة بدعم اليمين المتطرف، عندما بدأ حزب لوبان يستقطب المزيد من الأنصار وقال في حديث للإذاعة الفرنسية: «لا تلجأوا إلى هذه الطريقة الانتخابية، لتبليغ رسائلكم، لمجرد أنكم غير راضين أو غاضبون، فهناك تبعات لهذا الفعل على الاستثمار، وعلى التجارة الخارجية، وعلى فرص العمل والنمو.»

(1) حمادة ربيحة ، بوداود كهينة ، تاثير الازمة المالية في اليونان على التجربة التكاملية الاوروبية خلال الفترة 2016/2008 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2016 / 2017 .

وفي بريطانيا حقق حزب الاستقلال المعارض لاستمرار بلاده في عضوية الاتحاد الأوروبي وتم انتصارات مشابهة بتفوقه محليا في الانتخابات المحلية الأخيرة و دخوله مجلس العموم لأول مرة ، و تقدمه في القائمة البريطانية بانتخابات البرلمان الأوروبي(1) .

و من أشهر الأحزاب اليمينية المتطرفة و أهمها في أوروبا :

– **حزب الجبهة الوطنية بفرنسا :** زادت شعبية هذا الحزب مؤاخر نتيجة لارتفاع عددا المهاجرين و تدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا ، فهو حزب معادي للهجرة و المسلمين و لعضوية فرنسا في الاتحاد الأوربي و السوق الأوروبية و العملة الموحدة ، و حقق الحزب عدد من النجاحات عامي 2014–2015 في عدد من الاستحقاقات الانتخابية أهمها الانتخابات المحلية و انتخابات البرلمان الأوروبي فحصل على(23 مقعدا) من أصل(74 مقعدا) مخصصا لفرنسا قبل أن يمكن من تشكيل تحالف داخل البرلمان الأوروبي تحت اسم (تحالف أوروبا من اجل الشعوب و التحرر) مع أحزاب اليمينية ، و تبرز زعيمته " مارين لوبن " كوحدة من أهم الوجوه في سياق الانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 ابريل و 7 مايو في عام 2017 ، و تضع حزبها في مصاف الأحزاب الرئيسية في فرنسا .

– **حزب الفجر الذهبي باليونان :** حزب فاشي حاز على (17 مقعدًا) في البرلمان اليوناني و(3 مقاعد) في البرلمان الأوروبي من أصل (21 مقعدًا) مخصصًا لليونان، محققًا نجاحات كبيرة في السنوات الأخيرة، ويقوم هذا الحزب بهجمات عنيفة باستمرار ضد المهاجرين والأقليات العرقية في اليونان، وخطابه معادي لتركيا ومؤيد لإعادة مجد الإمبراطورية اليونانية في الأناضول، كما أنَّه يستخدم علامة هتلر الشهيرة التي يرفع فيها ذراعه ويبسط يده، ويستخدم صورة أشبه بالشعار النازي كأحد شعارات حزبه.

– **حزب سيريزا باليونان :** حزب يساري متشدد سطع نجمه نتيجة لإجراءات التقشف الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي على اليونان بسبب أزمتها الاقتصادية، فبعد أن كانت شعبية الحزب (50 %) في العام (2009 م)، وصلت إلى (16 %) بانتخابات (عام 2012 م)، وانتهت إلى حوالي (37 %) في الانتخابات العامة (يناير 2015 م)؛ ليشكل

(1) الازمة الاقتصادية العالمية ، اسبابها و تداعياتها السياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، 15 مايو 2017 ، موقع قوقل نظر اليه بتاريخ 2020/06/21 على الساعة 12:07 .

الحكومة الائتلافية برئاسة " أليكسيستسيبراس " الذي أبدى في جميع خطاباته معاد للرأسمالية ورفض شروط المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي .

و في الأخير تشير التوقعات أن أحزاب اليمين المتطرف في سبيلها نحو تحقيق المزيد من المكاسب خلال الانتخابات برلمانية كانت أو رئاسية، وسيكون كل تركيزها على الأقليات والهجرة والتدهور الاقتصادي في حملاتها الانتخابية، ويمكن القول أن الجهود المبذولة لمواجهة اليمين المتطرف في أوروبا تنحصر في التالي :

01- تجاهل الحركات والأحزاب اليمينية مثل الذي حدث بعد اعتداءات باريس في عدم دعوة حزب الجبهة الوطنية اليميني لمسيرة الوحدة ضد الإرهاب وهو ما قوبل بمسيرة مقابلة من الحزب بزعامة " مارين لوبن " في تأكيد أن هذه الوحدة المزعومة ضد الإرهاب ليست كاملة .

02- التركيز على قصور الخطاب اليميني والتركيز على انتقاده لأن أفكاره ضد التعددية وضد احترام الآخر ولأنه ضد الديموقراطية .

03- استخدام سياسة "اقتراض العباءات" حيث تقوم الأحزاب الأخرى باقتراض عباءة الأحزاب اليمينية لتحقيق أهدافها وتفكيك القاعدة الشعبية لليمين المتطرف(1) .

(1) ريناس بنافي ، مرجع سابق .

الخاتمة

الخاتمة

و في الأخير نستنتج أن الأزمات المتوالية في مختلف الميادين تكاد تصيب كامل الأطراف الاقتصادية من الأسواق المال و البورصات و أسواق الخدمات و مختلف عمليات العرض و الطلب ، و نظرا الآن الأسواق المال مرتبطة ببعضها البعض في إطار العولمة الاقتصادية فان لا توجد دولة أو كيان مستقل بذاته عن نتائج الأزمات و تبعاتها و هذا كذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي و يعتبر بنظر إلى تباين مكوناته من اقتصاديات قوية و ضعيفة عرضه إلى هزات اقتصادية متباينة على مستوى الدول و قوية على مستوى كيان الواحد باعتباره مجموعة اقتصادية .

كما انه برغم من أن جائحة كورونا أثرت على جميع دول العالم و قاربت على تحطيم العديد من الاقتصاديات خاصة التي تعتمد على البترول في مداخلها إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يسلم من تأثيراتها الحالية و ذلك بظهور تصدمات سياسية و اقتصادية و خاصة ايطاليا و اسبانيا ثم فرنسا و تجدد مظاهر الغضب و الرفض للواقع الاقتصادي المعاش و تبعات تعطل المصالح الاقتصادية و جل المؤسسات و انخفاض سعر البترول في العقود الآجلة و ما يترتب عليه من انخفاض العائدات و التي تحاول الدول تعويضها بضرائب و هذا ما يرفضه سكان هاته الدول .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

– يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية و الاقتصادية ، بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008 ، جامعة الخليل فلسطين ، دار وائل لنشر الطبعة الأولى سنة 2015 .

– صدام مريم الجميلي ، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى سنة 2009 .

– هيثم يوسف عويضة ، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها الإقليمية ، حالة الدراسة دبي و اليونان 2010/2009 ، دار وائل لنشر و التوزيع الطبعة الاولى سنة 2015 .

مذكرات :

– إيمان محمود عبد اللطيف ، الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية و استراتيجيات الازمة لمواجهتها ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في اختصاص الاقتصاد العام ،العراق ، سنة 2011

– معن عبد العزيز الريس ، الاتحاد الأوروبي و التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد ، رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم جامعة الشرق الأوسط ، تشرين الثاني 2014 .

– فريد كورتل ، الأزمة المالية ، مفهومها و أسبابها و انعكاساتها ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سكيكدة الجزائر .

– علي فلاح المناصير ،وصفي عبد الكريم الكساسية ،الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها ،تداعياتها ،وسيل العلاج ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،دامعة الزرقاء الخاصة سنة 2009 .

قائمة المراجع

- فطيمة حمزة ،أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الاتحاد الأوروبي ،جامعة محمد خيثر بسكرة .

- حساني رقية ، انعكاسات أزمة منظمة اليورو على الاتحاد الأوروبيين ،جامعة بسكر .

- نجاة معيزي ، أثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد النقدي الأوروبي ، دراسة تحليلية .

- بوعروج لمياء ، الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية و أزمة الديون السيادية كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر .

- ريناس بنافي ، صعود اليمين المتطرف الأسباب و التداعيات ، دراسة تحليلية ، باحث في الفكر السياسي و الاستراتيجي المركز الديمقراطي العربي ، 12 مايو 2017 .

- حمادة ربيحة ، بوداود كهينة ، تأثير الأزمة المالية في اليونان على التجربة التكاملية الأوروبية خلال الفترة 2016/2008 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2016 / 2017 .

مجلات :

- أحمد الهنشيري, أوروبا و مستقبل الإتحاد مجلة العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2011 .

قائمة المراجع

مواقع الانترنت :

– مصطفى ساكري ، أزمات الأوروبي...الأفق الممكن ، موقع الانترنت ، نظر إليه بتاريخ 2020/02/27 على الساعة 18:43 .

– محمد العامري ، الأزمة ، القسم إدارة الأزمات ، الفئة التنمية الإدارية ، موقع الانترنت ، نظر إليه بتاريخ 2020/02/27 على الساعة 19:15 .

– الاتحاد الأوروبي ، معدل النمو السنوي المحلي الإجمالي ، . ar / trdinge conomics / com موقع الانترنت ، نظرا اليه بتاريخ 2020/05/07 على الساعة 03:27 .

– التطورات الاقتصادية الدولية ، موقع قوقل .

– البنك المركزي الأوروبي ، موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/20 على الساعة 15:29 .

– الأزمة الاقتصادية العالمية ، أسبابها و تداعياتها السياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، 15 مايو 2017 ، موقع قوقل نظر إليه بتاريخ 2020/06/21 على الساعة 12:07 .

– الشرق الأوسط ، اقتصاد أوروبا بواجة تحديات الإنفاق الاستهلاكي ، جريدة العرب الدولية موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/10 على الساعة11:25 .

– أوروبا... هبوط الإنتاج الصناعي ب3،11% جراء تدابير كورونا ، موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/10 على الساعة 11:33 .

– البنك المركزي الأوروبي ، موقع قوقل ، نظر إليه بتاريخ 2020/06/20 على الساعة 15:29 .

– الأدنى الاقتصاد من 2005 http s // w w w a a .com. t r على الساعة 00:49 بتاريخ 1 جوان 2020 .

قائمة المراجع

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الفصل الأول :التصور العام للأزمة الاقتصادية	09
المبحث الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية .	10
المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية	11
الفرع الأول: الأزمة الاقتصادية الداخلية	13
الفرع الثاني: الأزمة الاقتصادية الدولية	13
المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة	14
الفرع الأول : أزمة الرهن العقاري .	14
الفرع الثاني : تفاقم الأزمة الاقتصادية .	14
الفرع الثالث: أزمة الأسواق المالية .	14
الفرع الرابع : انهيار سوق البترول .	15
المبحث الثاني : مظاهر الأزمة الاقتصادية .	16
المطلب الأول: تباطؤ النمو الاقتصادي :	16
المطلب الثاني: التضخم الاقتصادي	19
المطلب الثالث :العجز الحكومي	21
المطلب الرابع: البطالة وارتفاع أسعار الفائدة	23
الفرع الأول: النقود ودورها في ضبط الإقتصاد	27
الفرع الثاني: عمليات السوق المفتوحة	28

العنوان	الصفحة
الفصل الثاني :مجالات تأثير الأزمة الإقتصادية على الإتحاد الأوروبي	29
المبحث الأول : المخاطر الاقتصادية للأزمة على الإتحاد الأوروبي .	30
المطلب الأول :أثار الأزمة على الأسواق الأوروبية	30
المطلب الثاني: أثار الأزمة على السيولة النقدية	31
المطلب الثالث : أثار الأزمة على الاستهلاك الاقتصادي و الإنتاج الصناعي	33
الفرع الأول: أثار الأزمة الاقتصادية على أسواق العمل و القدرة الشرائية	35
الفرع الثاني: أثار الأزمة الاقتصادية على التجارة البينية	36
الفرع الثالث: أثار الأزمة على التجارة الدولية	39
المبحث الثاني : التأثير السياسي للأزمة الاقتصادية على الإتحاد الأوروبي .	42
المطلب الأول: انحسار دور الأحزاب التقليدية	42
الفرع الأول: نظرية الحرمان النسبي	45
الفرع الثاني: نظرية السياسية الجديدة	45
الفرع الثالث: نظرية الطلب الاجتماعي	46
المطلب الثاني: صعود الأحزاب المتطرفة اليمينية	47
الفرع الأول: حزب الجبهة الوطنية بفرنسا	49
الفرع الثاني: حزب الفجر الذهبي و حزب سيريزا باليونان	50